02 / 2008

ورقة عمل

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

الفقر والفساد

تميز عام 2007 كعلامة هامة في مجال مكافحة الفقر والفساد، ممثلا نقطة على منتصف الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، بالإضافة إلى التعهد العالمي الطموح لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2015. كما يشير عام 2007 أيضا إلى مرور عشر سنوات بعد توقيع حركة مكافحة الفساد على إعلان ليما، ووعودها بمعالجة الفقر كجزء من أهدافها وجهودها. [1]

على الرغم من ذلك فإن الإنجازات الفعلية لم تكن على مستوى التقدم المتوقع. ومن الناحية العملية، لا تزال الحكومات والجهات المانحة تعالج الفقر والفساد بشكل منفصل - بدلا من المعالجة المتكاملة - كمكونات نفس الإستراتيجية. قوض استمرار عدم تكامل السياسات الجهود الرامية لمكافحة كل من الفقر والفساد على حد سواء، ولا يزال الفقر يمثل طاعون يعاني منه أكثر من نصف مواطني العالم، مع ما يقرب من ثلاثة مليار شخص يعيشون على أقل دولارين فقط في اليوم الواحد[2].

لا يتماشى الاتجاه الحالي للتطور طبقا لبيانات الأهداف الإنمائية للألفية مع التوقعات السابقة، حيث يوجد معوقات في بعض المناطق والبلدان الرئيسية بالعالم، تمثل تحديات كبيرة لتحقيق أهداف الجدول الزمني حتى عام 2015. [3]

فهرس المحتويات

1. عرض المفاهيم
2. فهم العلاقة بين الفقر والفساد
3. كسر دورة الفقر والفساد
4. الخطوات القادمة

1. عرض المفاهيم

يشير تقييم الوضع لكل من الماضي والجهود المبذولة حاليا للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المنشودة لتنميتها، ويعتبر الفساد سبباً ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول.

يؤثر فساد الحكومات، والقطاع الخاص، والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار، ووضع الميزانيات، وعملية التنفيذ. عندما تسئ هذه الجهات الفاعلة في استخدام السلطة الموكلة لها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على عدم مشاركة المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى أيدي المنتفعين. يجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة ودون الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

يعتبر الفساد في نفس الوقت نتيجة تابعة للفقر، ويعاني الفقراء المهمشون أصلاً، من مستوى مضاعف من الإقصاء في البلدان التي يتحكم الفساد فيها بقواعد اللعبة. تكون الثروة في البيئة الفاسدة فاسدة، ويزداد التفاوت في الدخل وتنخفض قدرة الدولة على الحكم، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتوفير احتياجات الفقراء. تتسبب هذه النتائج في خلق سيناريو يترك الفقراء محاصرين والتنمية متوقفة، وكثيرا ما يضطر الفقراء إلى الاعتماد على الرشاوى وغيرها من المدفوعات غير المشروعة من أجل الحصول على الحاجات الأساسية. بالنسبة للدولة، فإن هذه النتائج تتسبب في وجود قوى متعددة هادمة مثل: زيادة الفساد، وانخفاض النمو المستدام، وتباطؤ معدلات الحد من الفقر[4]. وقد حذر البنك الدولي بشكل حاد من أن الفساد يعتبر "أكبر العقبات في سبيل الحد من الفقر".[5]

تعمل الأقسام التالية لهذه الورقة على فهم علاقة الأسباب والآثار بين الفقر والفساد مع عرض العمليات التي تقوم على تعزيز و فصل الصلة فيما بينهم .

2. فهم الصلة بين الفقر والفساد

الفقر لا يعني فقط انخفاض الدخل تحت مستوى معين، حيث يمثل الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتميز بسلسلة من العوامل المختلفة، يتضمن ذلك الحصول على الخدمات الأساسية مثل (الصحة، والتعليم، والمرافق، وغيرها)، بالإضافة إلى الحقوق المدنية، والتمكين والتنمية البشرية.[6]

تراعي الأهداف الإنمائية للألفية هذا المفهوم الأوسع للفقر وحقيقة انه لابد من تجاوز حدود مقاييس الدخل، وتعزز في وثيقتها الأساسية – المعروفة بإعلان الألفية والموقعة عام 2000 – بقيم الحرية، والمساواة، والتضامن، وقبول الآخر، من أجل مواجهة تحديات التنمية للحد من الفقر. يعوق الفساد دعائم هذه التنمية، وحقوق الإنسان للأفراد والأطر القانونية لحمايتها. في البلدان التي تستطيع فيها الحكومات تمرير السياسات والميزانيات دون التشاور أو المساءلة عن أعمالهم، والتأثير الغير مشروع، تكون عدم المساواة في التنمية والفقر هما النتيجة.[7] تفقد الناس قدراتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفي خلال هذه العملية تزداد فقرا.

يبتلع الفساد أيضا السلع والنقود المقررة لمكافحة الفقر. تحد هذه التسريبات من النمو الاقتصادي للدول بالإضافة إلى قلة مستويات الاستثمار وجهود مكافحة الفقر وغيرها من الجهود المتعلقة بتعزيز التنمية. وفي نفس الوقت تستنزف الرشاوى الصغيرة موارد الفقراء بإجبارهم على تقديمها للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات والتي تكون الكثير منها مجانية طبقا للقانون، مثال الخدمات الصحية، والتعليم (انظر العمود الجانبي في الصفحة الثانية). مع قلة الخيارات الأخرى، قد يلجأ الفقراء إلى الفساد كإستراتيجية للبقاء من أجل التغلب على الاستبعاد الذي يواجههم عند محاولة الذهاب إلى المدارس أو الحصول على وظيفة، أو شراء منزل، أو التصويت في الانتخابات أو مجرد المشاركة في مجتمعاتهم.

ضريبة الفساد التي يدفعها الفقراء

يمثل الفساد ضريبة يدفعها الفقراء حيث يسرق الموارد من الأسر التي تعاني بالفعل من ضغوط مالية شديدة.

كشفت دراسة أجريت مؤخرا في المكسيك على أن 25 في المائة من دخول الفقراء يتم صرفها على الرشاوى الصغيرة.[8]

أظهرت نتائج بارومتر الفساد لعام 2007 والتي تصدرها منظمة الشفافية بأن الفقراء يدفعون رشاوى أكثر من فئات الدخل الأخرى وذلك للحصول على الخدمات الصحية، او المدرسية أو للحصول على مساعدة من الشرطة.

يحصل الذين لا يستطيعوا دفع الرشاوى على مزيد من التهميش في المجتمع ويتركوا بدون خدمات ويتحولوا الى مواطنين منسيين.

وقد حذر البنك الدولي بشكل حاد من أن الفساد يعتبر "أكبر العقبات في سبيل الحد من الفقر".

لمعالجة هذه العقبات يجب على السياسات والتدخلات التي تدعمها الحكومات والجهات المانحة أن تدمج المبادرات التي تعترف بالصلة بين الفقر وعدم المساواة والفساد (انظر الشريط الجانبي):

- إن مكافحة الفقر والفساد يمكن أن تنجح وتستمر فقط عندما يتم معالجة الظاهرتين معا، ولا سيما في أشد البلدان فقرا.
- تؤدي عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى تفاقم الفقر والفساد.
- تكون استراتيجيات مكافحة الفساد من أجل الفقراء - المبادرات التي تقييم المنافع والمخاطر بالنسبة للفقراء - أكثر فعالية عندما تعزز الحقوق الأساسية للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التصدي للفساد يجب أن يبدأ قبل الانتخابات، و بعد ظهور نتائج تلك الإنتخابات و عند بدأ التخطيط و وضع السياسات سوف يزيد من فعالية التدخلات.

3. كسر دورة الفقر والفساد

مكافحة الفقر والفساد هي الوسائل لمعالجة والتغلب على الحواجز التي تقف في طريق مشاركة المواطنين ومساءلة الدولة. في حين أن معظم البلدان النامية تدعي وجود المساواة في المشاركة وحقوق المواطنين، إلا أنها للأسف نادرا ما تطبق على الفقراء في الواقع العملي.

يشير تقرير الفساد العالمي (2004) لمنظمة الشفافية الدولية إلى أن الفساد يمكن أن يستخدم للتلاعب في المؤسسات السياسية بالبلد والأحزاب وعمليات الحفاظ على الوضع الراهن -- انتهاك حقوق المواطنين الفقراء وإدامة الفقر. كما لوحظ، فإن غالبا ما يضطر الفقراء إلى اللجوء لممارسات الفساد عندما يكون التهميش السياسي والاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي في ذروته، وهذا يمثل تحديا هائلا لتنمية المجتمع. إذا لم ترتبط برامج مكافحة الفساد بالوسائل البديلة الشرعية للحصول على الخدمات الأساسية، فإنها تكون ذات أثر سلبي على المواطنين التي تهدف إلى مساعدتهم.

لكي تكون استراتيجيات مكافحة الفساد من أجل الفقراء فعالة، يجب أن ننظر عن كثب في السياق الأوسع الذي يحد من الفرص المتاحة لفقراء المواطنين من المشاركة في الحياة *السياسية والاقتصادية والاجتماعية*.

المشاركة السياسية والمساءلة: ربط حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية المهمشة مع الحكومات الخاضعة للمساءلة هو أول خطوة أساسية لوضع إستراتيجية لمكافحة الفساد من أجل الفقراء. تتشكل سياسات بلد ما من خلال تفويض المواطنين السلطة لحكوماتهم للعمل نيابة عنهم (على سبيل المثال دورة الخضوع للمساءلة). إن الفساد من جانب القطاعين العام والخاص يعمل على تدمير تلك الدورة ، ويشوه الدساتير والمؤسسات، وتكون النتائج هي الفقر وعدم المساواة في التنمية. تضمن السياسات من خلال تعزيز المساءلة السياسية، أن لا ينظر إلى الفقراء بوصفهم ضحايا بل أصحاب المصلحة في مكافحة الفساد (انظر الشريط الجانبي). يثير إعادة تركيز هذه المسائل تساؤلات بشأن كيفية معالجة الأطر الإنمائية الرئيسية، بما فيها أوراق استراتيجيات الحد من الفقر (PRSPs)، التي قد تعرضت لانتقادات لعدم كفاية مشاركة المواطنين والمساءلة.[11] وحتى الآن فقد ظل الوصول إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تعزيز هذه العناصر من خلال أطر التعاون من أجل التنمية بعيد المنال.[12]

عدم المساواة الاقتصادية وإخفاقات السوق: ينطوي تصميم إستراتيجية لمكافحة الفساد من أجل الفقراء على إدراك كيف يتكون الغنى والفقر — وكيفية أن إساءة استخدام السلطة يغير من العملية. يسهل الفساد في القطاعين العام والخاص من إخفاقات السوق، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم المساواة في الدخل واستمرارها. تتسم معظم البلدان في أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا وجنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا بدرجة عالية من عدم المساواة في توزيع الدخل مع مستويات مرتفعة من الفساد. وبمقارنة ترتيب أكثر 10 دول تتسم بعدم المساواة في مؤشر مدركات الفساد، نجد أن نصف هذه البلدان تقع في 40% من قاع المؤشر.[13] عندما يتفشى الفساد في الاقتصاد، فإن الإخفاقات والتجاوزات غالبا ما ترجع إلى عدم المساواة التنظيمية وأطر مكافحة الفساد التي تستخدمها الحكومات والشركات. هناك محاولات دولية لمعالجة هذه المعادلة للفساد مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وغيرها من المبادئ التوجيهية العالمية، فضلا عن تشجيع مزيد من الصرامة في تنظيم القطاع المالي.

الربط بين الفساد والتنمية البشرية

عند وجود الفساد، فإن العوامل الرئيسية في مكافحة الفقر، مثل المساءلة السياسية والشفافية والإحاطة، تكون مقيضة بشكل كبير بل وفي بعض الأحيان غائبة.

تظهر المقارنة بين دول القمة (والدانمرك وفنلندا ونيوزيلندا وسنغافورة) مع دول القاع (الصومال، وميانمار، والعراق وهايتي) من مؤشر إدراك الفساد لمنظمة الشفافية نقطة انطلاق للربط بين الفقر وعدم المساواة والفساد.

عند مقارنة مؤشر إدراك الفساد لدولة مع مؤشر التنمية البشرية لها، يظهر وجود علاقة قوية بين الفساد والتنمية، كما يقيسها مؤشر التنمية. الدول الأقل فسادا تميل إلى الحصول على ترتيب عالي في مؤشر التنمية البشرية، والعكس بالعكس.

يحتوي مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عوامل مثل التعليم ومحو أمية الكبار، ومتوسط العمر المتوقع ودخل الأسرة وذلك لحساب ترتيب 177 دولة من حيث موقعها من التنمية البشرية (مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة).[9]

أدوات المواطن للمساءلة

تدعم حركة منظمة الشفافية الدولية حاجة الملايين من المواطنين -- وخاصة الفقراء – في خضوع الممثلون السياسيون للمساءلة عن القرارات التي يتخذونها .

في برامج "واجه الناس" لمنظمة الشفافية فرع بنجلاديش، تم تنظيم لجان من المواطنين لمطالبة الحكومة بمسؤولياتها تجاه وعود التنمية.

تقوم فروع منظمة الشفافية الأخرى، ومكاتب المساعدة (المراكز الإرشادية و الاستشارات القانونية) بمساعدة المواطنين في القضايا المتعلقة بالفساد بشكل مباشر. يستخدم فرع منظمة الشفافية في جورجيا هذه التسهيلات لفتح قنوات اتصال بين المواطنين وأعضاء البرلمان لتأكيد مسؤوليتهم عن قراراتهم السياسية.[10]

الانشقاقات الاجتماعية والاستبعاد: لا يتفق الاستبعاد الاجتماعي الذي يحد من وصول المواطنين إلى صنع القرارات السياسية الاقتصادية مع جهود مكافحة الفساد من أجل الفقراء. يخالف تهميش مجموعات من المواطنين من المجتمع لمفهوم الحكم الصالح ونظريا ليس له مكان في المجتمعات الديمقراطية، ويؤدي إلى الكيل بمكيالين عند تطبيق القانون حتى لو ادعت هذه البلدان أنها تتبني الديمقراطية والمساواة. تنشأ الانشقاقات ويصبح النسيج الاجتماعي للمجتمع في خطر. وكما حذرت منظمة الشفافية الدولية بأن 'وجود نظام للأغنياء وآخر للفقراء يؤدي إلى تمزيق المجتمعات المحلية.[14] عند انتشار الفساد، فإن هذه الانقسامات يمكن أن تصبح مصدرا للصراع يقوض من مصداقية الدولة، وشرعيتها وفعاليتها مما يحصر الفقراء في حلقة من رفض الخضوع للحكومة وعدم المساواة والفساد (انظر الشريط الجانبي).

4. الخطوات القادمة

يعني إتباع منهج شامل لمعالجة الفقر والفساد معا أن السياسات يجب أن تبدأ من خلال تمكين الفقراء من مكافحة الفساد على قدم المساواة، ويترجم هذا إلى أن للفقراء الحق وعلى قدم المساواة من حيث المبدأ بأن يكونوا أصحاب المصلحة والمستفيدين من استراتيجيات مكافحة الفساد — وليس الضحايا الرئيسيين له. يستطيع تمكين الفقراء من مكافحة الفساد أن يجعل هذه الجهود أكثر فعالية في مساعدة المواطنين على التغلب على التهميش والإفقار.

حتى يكون هناك تركيز للمبادرات من أجل الفقراء، من المفيد استهداف دورة السياسة وعملية التنمية في الدولة. فعلى سبيل المثال، يمكن ربط دورة السياسة الحكومية بالتزامها السياسي قبل مواطنيها، ويتم إدراج المواطنين الفقراء بأنهم الجهات الفاعلة الرئيسية خلال مرحلة صياغة السياسات. ويمكن تنظيم ودعم مشاركة المواطنين مع دور المشرعين في قرارات الموافقة على السياسات والميزانيات والخدمات لمواجهة قلة إمكانية المساءلة الحكومية .

يمكن قيام أنشطة محددة بالتركيز على كل خطوة من خطوات دورة السياسة العامة وتستمر من خلالها:

- تحديد الأهداف : العمل مع الفقراء للتعبير عن أولوياتهم في التنمية وربطهم بالأنشطة الانتخابية يمكن أن يساعد في التنمية والوعود بالمساءلة قبل الانتخابات وقبل أن يبدأ التخطيط.
- السياسة والتخطيط : المشاركة في الفقر وتقييم الأثر الاجتماعي يمكن أن يكونا أداتان مفيدتان في هذه الخطوة. ويساعد ذلك ليشمل وجهات نظر الفقراء في تحديد أماكن السلامة والفجوات في صياغة مبادرات مكافحة الفساد التي يتم إدماجها في استراتيجية التنمية الوطنية. تعتبر المشاركة السياسية والممارسات السليمة لإدارة الموازنات أحد الخيارات لضمان التعهدات بتمويل المواطنين الفقراء وأن يكون لهم مقعد على طاولة التخطيط.
- التنفيذ: يمكن تشكيل الهياكل المؤسسية، وخاصة على المستوى المحلي، لاضفاء صفة رسمية على أدوار المواطنين الفقراء في تنفيذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، مثل توفير الخدمات الأساسية. توجد أمثلة كثيرة، بما فيها المجالس المحلية، حول كيف يمكن عمل الترتيبات المؤسسية بحيث تكون أكثر مساءلة أمام المواطنين.
- الرصد: يمكن أن تشمل التقنيات المتنوعة منخفضة التكلفة على استخدام بطاقات التقارير وتعيين أمناء للمظالم محليا/وقوميا لإشراك المواطنين. تعتبر مشاركة المجتمع المدني في رسم خرائط الفساد ومراقبة الانتخابات هي الأخرى من الأنشطة القابلة للتطبيق.

في الوقت نفسه، فإن عملية التنمية في بلد ما يمكن أن تساعد في دمج ما يكون غالبا موجود في برامجها الوطنية لمكافحة الفساد، والسياسة والتنمية. كما هو موضح أعلاه، فإن هذا يعني تغيير الممارسات والمواقف والمفاهيم حول كيف تتم الدورة السياسية. من المبادئ التوجيهية لدعم هذه الجهود:

- الشراكة : يتم العمل عن طريق الفقراء ومع الفقراء - وليس للفقراء. على كل خطوة من خطوات العملية أن تشجع على المشاركة وإشراك المجتمع المحلي. يمكن إستخدام العمل المجتمعي على الصعيد المحلي، لإظهار قوة وضرورة العمل الجماعي للمواطن.
- القائمة على الحقوق: إعتبار اطر التنمية وسيلة لتوفير فرص متكافئة لجميع المواطنين، بصرف النظر عن الدخل أو العرق، أو الجنس، أو الدين، أو التعليم أو الأصل. ضمان مشاركة الفقراء في العمليات السياسية وأن السياسات الإنمائية للدولة تدعم كرامتهم الإنسانية وتعكس الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين كما هو متفق عليه بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة.

حتى الآن لم تقم أي حكومة من الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** بربط تدفق معوناتها وفقا لما إذا كانت الدول المتلقية للمعونات قد أنشأت عمليات سياسية أكثر مسئولية أو بدأت بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كان إنسحاب الدولة حاد في العديد من الأحياء الفقيرة في المدن النامية مع اختلاف الأسماء، سواء كان فافيلاس في البرازيل، أو بيدونفليز في بوركينا فاسو، أو باستز في الهند. عندما خرجت الدولة من هذه المجتمعات، تدخلت الجماعات المنظمة بشكل ديمقراطي و المرتبطة ايضا بالجريمة. وعندما تسيطر قوات العالم السفلي فإن القانون المتبع يكون قائم على الخوف والابتزاز والتهديد.

من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، سوف تمثل السنوات القادمة تحديا هائلا للمجتمع الدولي والحكومات والمواطنين. كما أنها سوف تتيح فرصا لفهم أفضل للعقبات التي تسبب الفقر والفساد، ولإعادة النظر في سبل التصدي لها.

يمكن من خلال تبني نهج الشراكة القائم على الحقوق، معالجة الفساد كحل جماعي لمشكلة جماعية - وليس من خلال جهود أفراد أو أجزاء من النظام بشكل منفرد. كما يمكن وضع نقاط الدخول للمشاركة في عمليات التنمية على الصعيد الوطني، ومن خلال مختلف فروع الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول كيفية تنفيذ عملية التنمية ورصد النتائج. كما يمكن على الصعيد العالمي، وعن طريق الجهات المانحة الدولية، والوكالات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني، دمج برامج مناهضة الفساد في فهم أوسع لجهودها الإنمائية. بدون هذه التغييرات، فإن التوأم المتمثل في جداول أعمال كل من مكافحة الفقر والفساد لن يتقابلا، ومن المرجح أن يستمرا متوازيان في مسارهما الفاشلان.

مراجع باللغة الإنجليزية:

[1] أنظر: *The Lima Declaration. International Anti-Corruption Convention, 7-11 September 1997* www.transparency.ca/Reports/Readings/SR-B16-e-limadecl.pdf

[2] أنظر: www.worldbank.org/data/wdi:

[3] لمزيد من المعلومات عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي للأهداف الإنمائية للألفية، أنظر : http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2007/MDG_Report_2007_Progress_Chart_en.pdf

[4] أنظر: *Paolo Mauro, "Corruption and Growth,"* Quarterly Journal of Economics, *110, 681-712 (1995); Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi and Rosa Alonso Terme, "Does Corruption Affect Income Equality and Poverty?"* IMF Working Paper 98/76 *(Washington, DC: IMF, 1998); Paolo Mauro, "The Effects of Corruption on Growth and Public Expenditure," Chapter 20 in Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (eds.),* Political Corruption: Concepts and Contexts*. 3rd ed. (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002).*

[5] أنظر: www.worldbank.org/anticorruption

[6] أنظر: *Amartya Sen,* Development as Freedom *(Oxford, United Kingdom: Oxford University Press, 1999).*

[7] أنظر: *M. Moore, "Signposts to More Effective States." Paper prepared for the Seventh Annual Global Development Conference. (St. Petersburg, Russia: Jan. 19-21, 2006).*

[8] وفقا لما قام به فرع منظمة الشفافية الدولية بالمكسيك *(INCBG)* عام 2005 فإن 25% من دخل الأسر التي تحصل على الحد الأدنى من الأجور يتم صرفه على الرشاوى الصغيرة. أنظر: www.transparenciamexicana.org.mx/documentos/ENCBG/2005/Folleto_INCBG_2005.pdf.

[9] الارتباط الإحصائي بين مؤشر إدراك الفساد ومؤشر التنمية البشرية لعام 2005 هو *0.7156* عند *(p<0.01)* ولعام *1995*، كان الارتباط *0.7546* عند *(p<0.01)*.

[10] لمزيد من المعلومات حول هذه المشروعات أنظر: www.ti-bangladesh.org/index.php?page_id=207 وأيضا: www.transparency.ge/index.php?lang_id=ENG&sec_id=10150 .

[11] أنظر: *W. Eberlei, "Accountability in Poverty Reduction Strategies: The Role of Empowerment and Participation",* Social Development Papers: Participation and Civic Engagement *(104). (Washington, DC: The World Bank, 2007).*

[12] أنظر *OECD, "Overview by the DAC Chair," In* Development Co-operation Report*. Vol.8(1), chapter 1 (Paris, France: OECD, 2007).*

[13] المقارنة لعام 2007 على أساس بيانات عن معاملات جيني من البنك الدولي أنظر: *World Bank,* World Development Indicators *(Washington, DC: World Bank, 2007). Further analysis shows, however, that it is difficult to statistically prove a correlation between corruption as measured by the CPI and the Gini coefficients reported by the World Bank.*

[14] أنظر: *Transparency International,* Global Corruption Report*. (Oxford, United Kingdom: Oxford University Press, 2007).*

©2008 جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة الشفافية الدولية.

الشفافية الدولية هي منظمة المجتمع المدني التي تقود المكافحة الدولية ضد الفساد. تقوم المنظمة من خلال أكثر من 90 فرع على مستوى العالم والأمانة العامة في مدينة برلين بألمانيا، بنشر الوعي عن الآثار المدمرة للفساد، وتعمل مع شركاء في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتنمية وتنفيذ معايير فعالة للتصدي له. لمزيد من المعلومات، فضلا زيارة موقع الشفافية الدولية على شبكة الإنترنت: www.transparency.org

ISSN 1998-6408

تم إعداد ورقة العمل هذه بواسطة البرنامج العالمي عن الفقر بالأمانة العامة لمنظمة الشفافية بالتعاون مع إدارة البحوث والسياسات.

لمزيد من المعلومات عن أعمال منظمة الشفافية حول الفقر، والتنمية، والفساد قم بزيارة صفحات الإنترنت: http://www.transparency.org/global_priorities/poverty .

يمكن إرسال أي تساؤلات حول الورقة إلى : poverty [at] transparency.org.

لمزيد من المعلومات عن ورقة العمل هذه، فضلا الاتصال على كريج فاجان بالأمانة العامة لمنظمة الشفافية بألمانيا. : plres [at] transparency.org.

الشفافية الدولية
الأمانة العامة

هاتف
+49-30-343820 -0
فاكس
+49-30-347039 -12

عنوان الأمانة العامة
Alt-Moabit 96
10559 Berlin
Germany